



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة مشكلات السلع

الدورة الخامسة والسبعون

روما، 13-15 يوليو/تموز 2022

التوقعات الزراعية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2031 والقضايا المستجدة

موجز

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن أحدث سلسلة من الإسقاطات المتوسطة الأجل بشأن الأسواق الزراعية العالمية والوطنية للفترة 2022-2031. وتغطي تلك الإسقاطات كلاً من الاستهلاك والإنتاج والتجارة والأسعار في ما يخص 25 منتجاً زراعياً. وخلال العقد المقبل، من المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الأغذية بنسبة 16 في المائة مدفوعاً بالنمو السكاني وزيادة الدخل. ومن المنتظر أن ينشأ معظم الطلب الإضافي على الأغذية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، في حين أنّ الطلب في البلدان ذات الدخل المرتفع سيكون محدوداً بسبب بطء النمو السكاني والاستهلاك المشبع بالنسبة إلى معظم الأغذية. وستسجل زيادات الإنتاج المتوقعة بالأساس في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ومن المتوقع أن يعتمد نمو إنتاج المحاصيل في المقام الأول على تحسين الغلات. ومن المرتقب تحقيق مكاسب في الإنتاجية في قطاع الثروة الحيوانية بالإضافة إلى زيادة كبيرة في حجم القطعان. وستبقى التجارة الدولية ضرورةً أساسية لتحقيق الأمن الغذائي، وخاصة في البلدان المستوردة للأغذية، ولضمان سبل العيش الريفية في البلدان المصدرة للأغذية. ومن المتوقع أن تتماشى أحجام التجارة مع تطور الإنتاج العالمي خلال العقد المقبل. وستسمح المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في الإنتاج المحصولي والحيواني لأسعار المنتجات الزراعية المعدلة حسب التضخم (أو الأسعار الحقيقية) باستئناف منحها التنافس على المدى الطويل بعد الموسم التسويقي 2022-2023، شريطة عدم فرض المزيد من القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19 على الأنشطة الاقتصادية البالغة الأهمية، أو مواجهة تداعيات واسعة النطاق مترتبة عن الحرب في أوكرانيا في السنوات المقبلة.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من قبل اللجنة

إن اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علمًا بالمعلومات والإسقاطات المتوسطة الأجل الواردة في هذه الوثيقة وتقديم ما تراه مناسبًا من توجيهات. وإن اللجنة مدعوة إلى القيام، على وجه الخصوص، بما يلي:

- ◀ استعراض الإسقاطات المتوسطة الأجل ومناقشة آثارها المحتملة على النظم الغذائية العالمية في سياق التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي والاستدامة؛
- ◀ وإسداء المشورة بشأن جدوى الإسقاطات بالنسبة إلى المؤسسات الأعضاء، وتقديم التوجيهات والتوصيات في ما يتعلق بالتحليلات المستقبلية المحتملة باستخدام النمذجة.

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة لجنة مشكلات السلع

شعبة الأسواق والتجارة

البريد الإلكتروني: FAO-CCP@fao.org

الهاتف: (+39) 06 570 52723

أولاً - مقدمة

1- تعرض التوقعات المتوسطة الأجل سيناريو ممكناً بالاستناد إلى افتراضات محددة حول ظروف الاقتصاد الكلي، وبيئة السياسات الزراعية والتجارية، والظروف المناخية، واتجاهات الإنتاجية الأطول أجلاً، والتطورات في الأسواق الدولية. أما الإسقاطات الواردة في هذه الوثيقة فتستند إلى التوقعات الزراعية للفترة 2022-2031 المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، والتي سيتم إصدارها في يونيو/حزيران 2022. وتجمع النشرة بين ما تتمتع به منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من خبرات قطرية وفي مجالي السلع والسياسات العامة، وكذلك بين الأعضاء المتعاونين من كل من المنظمتين.

2- ويُقدّم التقرير سيناريو مرجعياً متسقاً للتطور المتوقع في أسواق السلع الزراعية والسلمكية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في خلال العقد المقبل (2022-2031). وهي إسقاطات وليست توقعات، إذ تقدم سيناريو ممكناً ومتسقاً لما يرتقب حصوله للسلع الزراعية في الأجل المتوسط على مدى السنوات العشر المقبلة.

3- وقد وُضعت هذه الإسقاطات في صيغتها النهائية في ظلّ الظروف الناجمة عن جائحة كوفيد-19 المستمرة واندلاع الحرب في أوكرانيا في أواخر شهر فبراير/شباط 2022. وفي حين أن العواقب المتوسطة الأجل المترتبة عن هذه الصدمات في أسواق السلع الزراعية والسلمكية لا يزال غير معروف، فإن تأثيراتها الناشئة القصيرة الأجل على العرض والطلب قد أدمجت في الإسقاطات.

ثانياً- الوضع الاستهلاكي والافتراضات على مستوى الاقتصاد الكلي

4- كانت أسواق الحبوب العالمية مزوّدة بقدر جيد من الإمدادات في عام 2021 نتيجة لارتفاع قياسي في إنتاج الحبوب، مدعوماً بزيادة إنتاج الذرة والأرز، في حين تقلصت إمدادات القمح والشعير بعد انخفاض المحاصيل في البلدان المنتجة الرئيسية. ويعكس ارتفاع أسعار الحبوب العالمية طوال معظم فترات عام 2021 أساساً الظروف الحرجة في أسواق القمح والشعير، والطلب القوي على الذرة، وارتفاع أسعار المدخلات والطاقة. ووصلت هذه الأسعار إلى مستوى قياسي في مارس/آذار 2022، حيث فرضت اضطرابات الصادرات المرتبطة بالصراع في أوكرانيا ضغوطات إضافية على أسواق القمح والحبوب الخشنة. وبلغ إنتاج الأرز العالمي مستويات قياسية في عامي 2020 و2021، مدفوعاً إلى حد كبير بمكاسب الإنتاج في آسيا. وأدت المحاصيل الوفيرة المتتالية إلى الحفاظ على استقرار الأسعار الدولية للأرز، بينما بلغ استخدام الأرز العالمي ومخزوناته أعلى مستوياته على الإطلاق وسجلت التجارة الدولية نمواً. وارتفعت الأسعار العالمية للبذور الزيتية والمنتجات المشتقة منذ منتصف عام 2020 ووصلت إلى مستويات قياسية في أوائل عام 2022، مدعومة بتقلص الإمدادات العالمية وبالطلب القوي.

5- وزاد الإنتاج العالمي من اللحوم، مدفوعاً بشكل رئيسي بانتعاش إنتاج لحوم الخنازير في الصين. وبفعل قيود متعددة، بما في ذلك الأمراض الحيوانية وزيادة تكاليف الإنتاج، تقلصت إمدادات الصادرات العالمية من اللحوم من معظم البلدان المصدرة الكبرى، في حين ازداد الطلب العالمي، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار العالمية للحوم منذ منتصف عام 2020. وزاد الإنتاج العالمي من الألبان بشكل معتدل فقط في عام 2021، مما يعكس تقلص الإنتاج في أوروبا وأوسيانيا. ومع انحسار الإمدادات من البلدان المصدرة الرئيسية في خضم طلب قوي على الواردات، لا سيما من آسيا، استمرت أسعار

منتجات الألبان في الارتفاع منذ منتصف عام 2020. وقد توسعت تربية الأحياء المائية واكتسبت حصة من الإنتاج العالمي للأغذية المائية في عام 2021، بالتوازي مع ارتفاع الطلب، ما أفضى إلى حفاظ الأسعار على استقرارها النسبي.

6- ومن المتوقع أن يزداد عدد سكان العالم من 7.8 مليار نسمة في عام 2021 إلى 8.6 مليار نسمة في عام 2031. ومن المتوقع أن تشهد معدلات النمو السكاني ارتفاعاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بينما يتوقع حدوث انخفاض في عدد السكان في أوروبا.

7- وتعاني نصيب الفرد من الدخل العالمي بنسبة 4.4 في المائة في عام 2021، بعد أن سجل انخفاضاً بنسبة 4.6 في المائة في عام 2020، ومن المتوقع أن ينمو مجدداً بنسبة 2.4 في المائة ونسبة 2.0 في المائة في عامي 2022 و2023 على التوالي، قبل أن يستقر في معدل النمو المتوقع المتوسط الأجل البالغ حوالي 1.8 في المائة سنوياً للسنوات المتبقية من فترة التوقعات. وإن جائحة كوفيد-19 المستمرة والحرب في أوكرانيا تجعلان بشكل خاص وضع الاقتصاد الكلي على المدى القريب غير مؤكد إلى حد كبير.

8- ومن المتوقع أن يكون معدل تضخم أسعار المستهلكين في البلدان الصناعية، الذي سيبلغ نسبة 3.4 في المائة سنوياً في المتوسط في العقد القادم، أعلى بكثير مما كان عليه في العقد الماضي. ويتوقع أيضاً أن يظل معدل التضخم مرتفعاً في عدد من الاقتصادات الناشئة، وعلى النقيض من هذا، سيظل عند 2 في المائة سنوياً في الصين.

ثالثاً- أبرز الإسقاطات

ألف- الاستهلاك

9- من المتوقع أن ينمو الاستهلاك العالمي للسلع الزراعية (بما في ذلك الاستخدامات الوسيطة وغير الغذائية) بنسبة 15 في المائة خلال العقد القادم. ويظل الأغذية استخدام الأساسي للسلع الزراعية، فأكثر من نصف الإنتاج الزراعي¹ والسماكي سيستهلك مباشرة كأغذية في العقد القادم. وتمثل الأعلاف حوالي 29 في المائة من الأسعار الحرارية التي يتم إنتاجها، في حين تستخدم نسبة 18 في المائة المتبقية إما كوقود حيوي أو كبدور أو كمنتجات أولية في التطبيقات الصناعية. ولا يتوقع حدوث أي تحولات بنيوية كبيرة تذكر في هذه الأنماط خلال العقد المقبل.

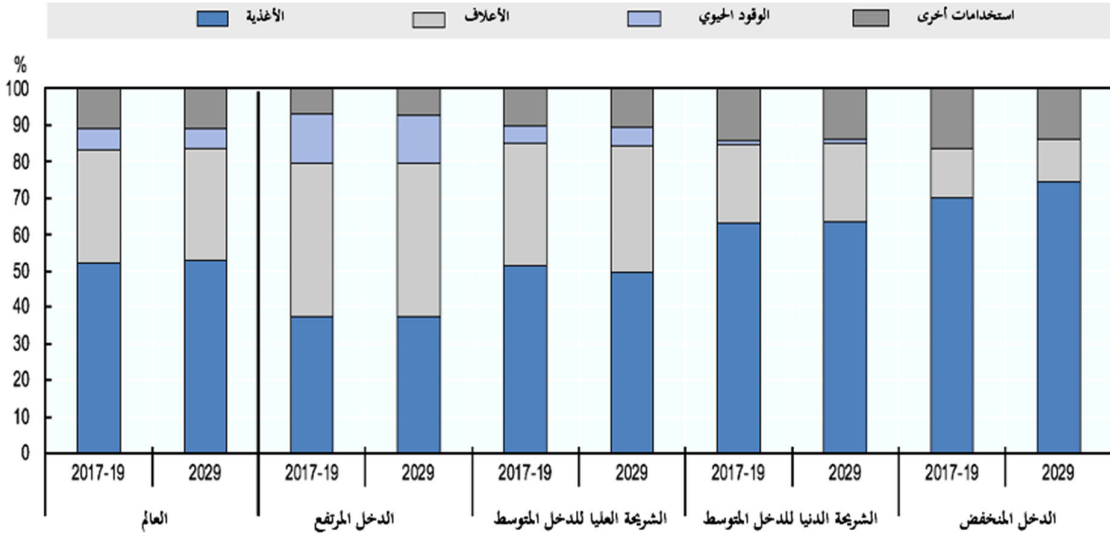
10- وتختلف أنماط استخدام السلع الزراعية باختلاف الوضع الإنمائي في البلدان (الشكل 1). فمن المتوقع أن تزيد حصة الأغذية في البلدان المنخفضة الدخل لتصل إلى 75 في المائة بحلول نهاية فترة التوقعات، مع تجاوز النمو في الطلب المحلي على الأغذية زيادة الطلب المحلي على الأعلاف والمنتجات الخام الصناعية المتجددة. وبالإضافة إلى ذلك، ترتفع حصة الأغذية من الأسعار الحرارية المستهلكة لأن المنتجات الحيوانية تُستورد بشكل متزايد من البلدان ذات الدخل المرتفع والعالي والمنخفض. وعلى النقيض من هذا، فإن بنية الطلب على السلع الزراعية في البلدان المرتفعة الدخل تشجع المزيد من عمليات التجهيز، بحيث سيمثل الاستخدام المباشر للأغذية 36 في المائة فقط من إجمالي الاستهلاك في عام 2031.

11- ومن المتوقع أن تشهد حصة استخدام الأعلاف زيادة لا سيما في بلدان الشريحة العليا للدخل المتوسط. أما عوامل النمو الرئيسية فتتمثل في تعافي قطاع لحم الخنازير في الصين ونمو إنتاج الدواجن ومنتجات الألبان في بلدان آسيوية أخرى

¹ بما في ذلك المحاصيل والمنتجات الحيوانية والأسماك، مجمعة حسب محتوى الأسعار الحرارية.

ونمو قطاع اللحوم المدفوع بالتصدير في أمريكا اللاتينية، حيث يتوقع أن تواصل البلدان الاستفادة من مواردها وقدرتها التنافسية لتحقيق القيمة الإضافية لقطاع الثروة الحيوانية.

الشكل 1- بنية استخدام السلع الزراعية



ملاحظة إن فرادى البلدان البالغ عددها 38 بلدًا والمجموعات الإقليمية البالغ عددها 11 مجموعة في خط الأساس، موزعة على أربع مجموعات للدخل، وفقًا لمتوسط دخل الفرد لكل منها في عام 2018. أما الحدود القصوى المطبقة هنا فهي: الدخل منخفض: > 1 550 دولارًا أمريكيًا، فئة الشريحة الدنيا للدخل المتوسط: > 3 895 دولارًا أمريكيًا، فئة الشريحة العليا للدخل المتوسط: > 13 000 دولار أمريكي، الدخل المرتفع: < 13 000 دولار أمريكي.

الأغذية

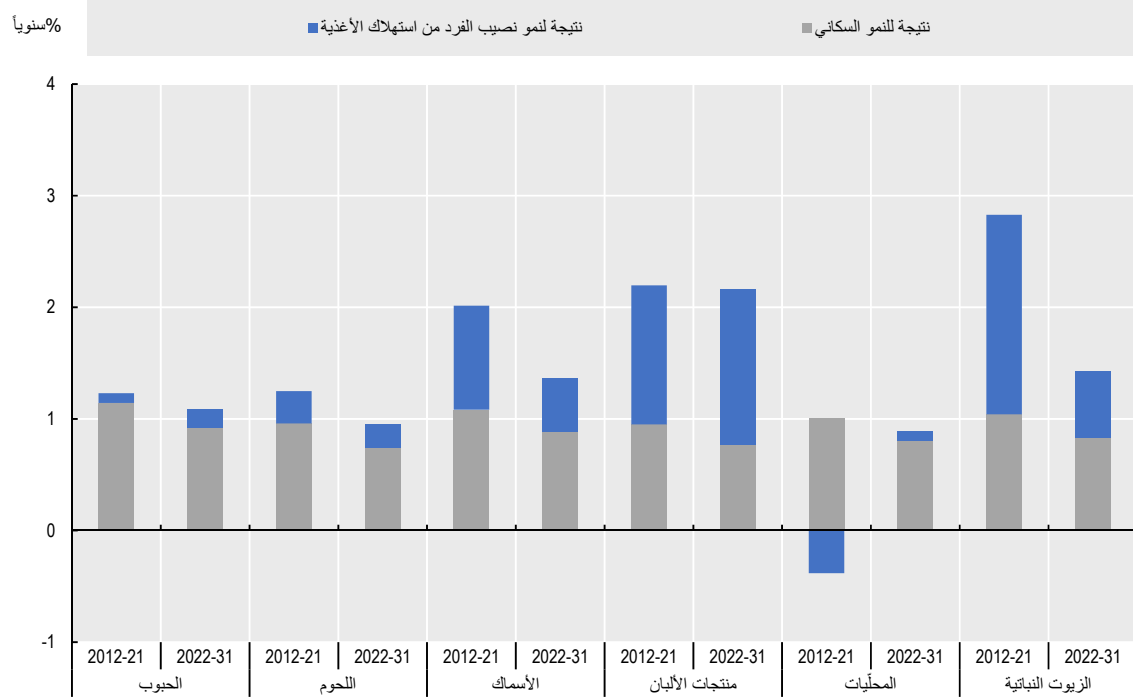
12- من المتوقع أن ينمو نصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي²، على الصعيد العالمي، بنحو 4 في المائة تقريبًا خلال فترة الإسقاط، ليزيد قليلاً عن 3 000 سعرة حرارية للفرد في اليوم عام 2031 (الشكل 3). وتمثل الدهون والأغذية الأساسية حوالي 60 في المائة من السعرات الحرارية الإضافية. وستظل الأغذية الأساسية المحصول الغذائي الأكثر أهمية، إذ ستحافظ على حصتها الإجمالية البالغة 50 في المائة من سلة الأغذية العالمية. وتماشياً مع التطورات السابقة، يتوقع أن يرتفع متوسط استهلاك الفرد من البروتينات بنسبة 4 في المائة ليصل إلى 87 غرامًا للفرد في اليوم عام 2031.

13- وأدت الخسائر الفادحة في الدخل نتيجة لتفشي جائحة كوفيد-19 إلى توقف نمو الاستهلاك الغذائي في عامي 2020 و2021. فقد تسببت الجائحة في حدوث تغيير طفيف في الأنماط الغذائية العالمية وركود في إجمالي زيادة المتناول من السعرات الحرارية. وكان استهلاك الفرد للزيوت النباتية والمنتجات الحيوانية في البلدان المنخفضة الدخل الأشد تأثرًا. أما استخدام الأغذية الأساسية فقد تأثر بنسبة أقل، نظرًا إلى قلة تأثير تلك الأغذية بتقلبات الدخل. ومن المتوقع أن يستأنف نمو الاستهلاك مساره في عام 2022، غير أن هذا الإسقاط صار غير مؤكد إلى حد كبير بسبب الحرب في أوكرانيا.

² يتم التعبير عن استهلاك الأغذية على أنه متوسط توافر إجمالي السعرات الحرارية للفرد في اليوم. وهو لا يمثل الكمية الفعلية المستهلكة، لعدم خصم الفاقد والمهدر منه.

14- ويختلف النمو المتوقع في الاستهلاك العالمي للأغذية بالنسبة إلى المجموعات الغذائية الرئيسية خلال العقد القادم من حيث الحجم والأهمية النسبية لمعدل استهلاك الفرد والنمو السكاني (الشكل 2).

الشكل 2 - معدّل التغيرات السنوية في استهلاك الأغذية



15- لقد استقر نصيب الفرد من استهلاك الأغذية في البلدان ذات الدخل المرتفع. ولكنّ تواصل النمو في الدخل وتغيير تفضيلات المستهلك وتغيّر التركيبة السكانية كلّها عوامل ستؤدي إلى زيادة الاستعاضة عن المواد الغذائية الأساسية والمحليات بمجموعات غذائية أعلى قيمةً. ويُتوقع أن يرتفع الاستهلاك خاصة بالنسبة إلى الأغذية التي يُنظر إليها على أنها صحية، مثل الفاكهة والخضار والبقول والدواجن والأجبان. ويعكس الانخفاض المتوقع في استهلاك الفرد من المحليات مخاوف المستهلكين المتزايدة بشأن الآثار الصحية السلبية للاستهلاك المفرط للسكر. وبما أنه يجب على البلدان ذات الدخل المرتفع استيراد العديد من تلك الفاكهة والخضار، فإنّ ذلك يتيح فرصًا سوقية للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي تتمتع بإمكانات لتصدير هذه السلع.

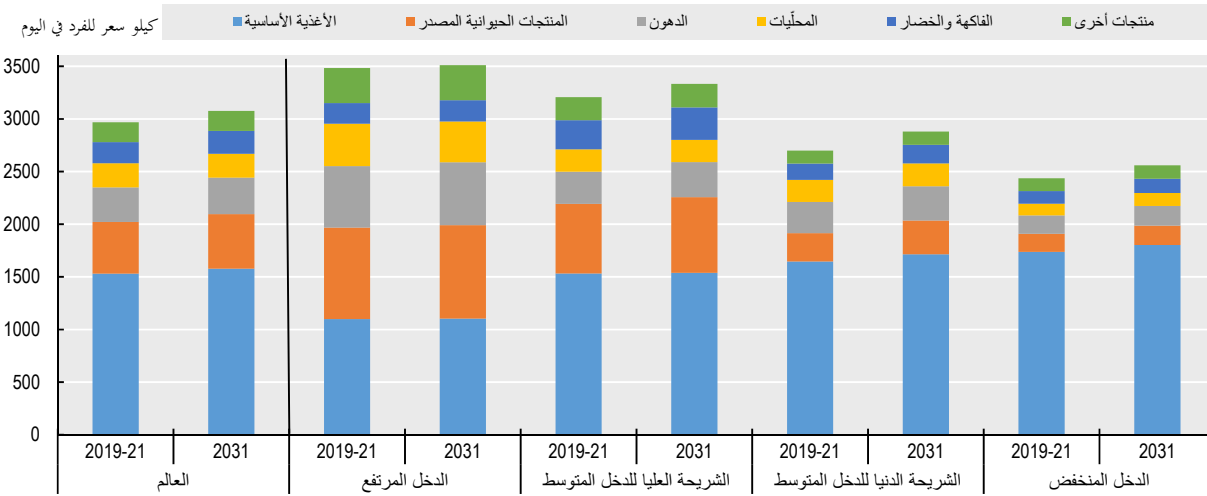
16- وفي العديد من بلدان الشريحة العليا للدخل المتوسط، من المتوقع أن يستمر تفضيل المستهلكين القوي التقليدي للبروتينات الحيوانية المصدر. وستبلغ نسبة استهلاك البروتينات الإضافية من مصادر حيوانية 63 في المائة وبذلك ستصل حصتها إلى 44 في المائة من إجمالي استهلاك البروتينات بحلول عام 2031. وإن النمو المتوقع في الدخل سيشجع للمستهلكين زيادة نصيب الفرد من استهلاك اللحوم بنسبة 9 في المائة، والأسماك بنسبة 10 في المائة بحلول عام 2031.

17- ومن المتوقع أن يزداد نصيب الفرد من استهلاك الأغذية بنسبة 7 في المائة في بلدان الشريحة الدنيا للدخل المتوسط، وهي الزيادة الأكبر بالنسبة إلى جميع فئات الدخل. ولكن نظرًا إلى محدودية الدخل المتاح المخصص للإنفاق، ستبقى الأغذية الأساسية والدهون تشكّل أكثر من نصف الزيادة المتوقعة في الأسعار الحرارية خلال العقد المقبل. وعلى الرغم من أنه من

المتوقع أن يزيد استهلاك البروتينات الحيوانية بنسبة 19 في المائة في تلك البلدان، فإنّ متناول الفرد منها سيبقى أدنى بكثير من مستويات الاستهلاك المسجلة في بلدان الشريحة العليا للدخل المتوسط والبلدان المرتفعة الدخل. وكثيراً ما يكون نمو استهلاك الأغذية ذات القيمة الأعلى مقيداً بسلاسل الإمدادات المحلية غير الكفوءة لهذه المنتجات، الأمر الذي يقلل من إمكانية تحمل كلفتها ويحد من توافرها للمستهلكين.

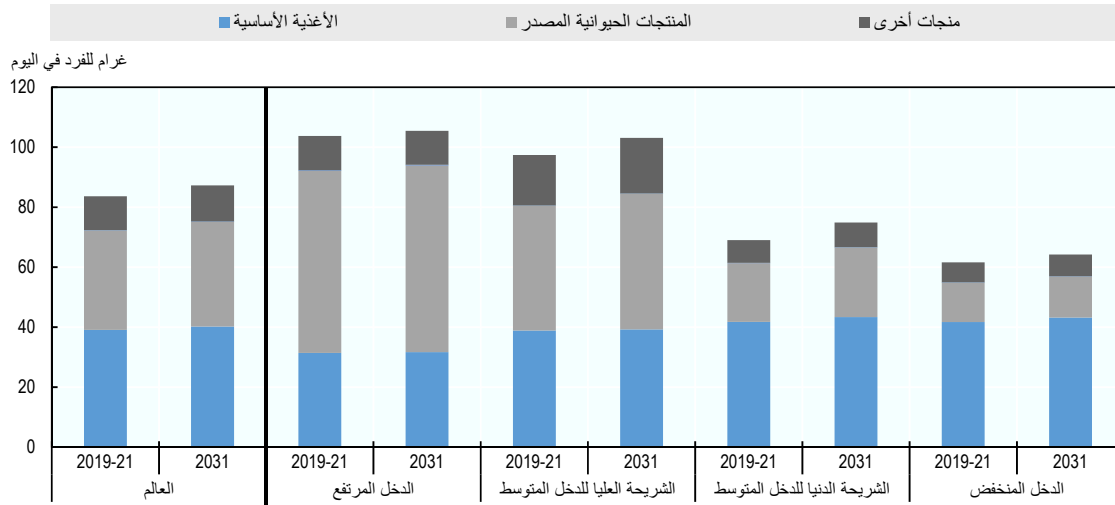
18- ولا تزال الأنماط الغذائية المتوسطة في البلدان ذات الدخل المنخفض تتركز بقوة على الأغذية الأساسية. وما زال من المتوقع أن تظل المواد الغذائية الأساسية مصدر حوالي 55 في المائة من السعرات الحرارية الإضافية على امتداد العقد المقبل، مما يخفض حصتها بشكل طفيف إلى 70 في المائة من إجمالي السعرات الحرارية المستهلكة. وأما المصدر الثاني الأهم لاستهلاك السعرات الحرارية الإضافية فيتمثل في الفاكهة والخضار والأغذية المحلية، مثل موز الجنة، وهو ما يشكل 19 في المائة من الزيادة الإجمالية. وسيبقى نمو استهلاك المنتجات الحيوانية المصدر وغيرها من الأغذية المرتفعة القيمة محدوداً بسبب القيود المرتبطة بالدخل.

الشكل 3- استهلاك الفرد من السعرات الحرارية



ملاحظة: تستند التقديرات إلى السلاسل الزمنية التاريخية المستمدة من بيانات ميزانيات الأغذية الواردة في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة، والتي تُكملها قاعدة بيانات التوقعات. ويتم تقديم المنتجات التي لا تشملها التوقعات حسب الاتجاهات. وإن فرادى البلدان البالغ عددها 38 بلدًا والمجموعات الإقليمية البالغ عددها 11 مجموعة في خط الأساس، موزعة على أربع مجموعات للدخل، وفقًا لمتوسط دخل الفرد لكل منها في عام 2018. أما الحدود القصوى المطبقة هنا فهي: الدخل المنخفض: > 1 550 دولارًا أمريكيًا، الشريحة الدنيا للدخل المتوسط: > 3 895 دولارًا أمريكيًا، الشريحة العليا للدخل المتوسط: > 13 000 دولار أمريكي، الدخل المرتفع: < 13 000 دولار أمريكي. وتشمل الأغذية الأساسية الحبوب والجنود والدرنات والبقول. وتشمل المنتجات الحيوانية اللحوم ومنتجات الألبان (باستثناء الزبدة) والبيض والأسماك. وتشمل الدهون الزبدة والزيت النباتي. وتشمل فئة المحليات السكر وشراب الذرة الغني بالفركتوز. وتشمل فئة "الأغذية الأخرى" المحاصيل والمنتجات الحيوانية الأخرى.

الشكل 4- نصيب الفرد من استهلاك البروتينات

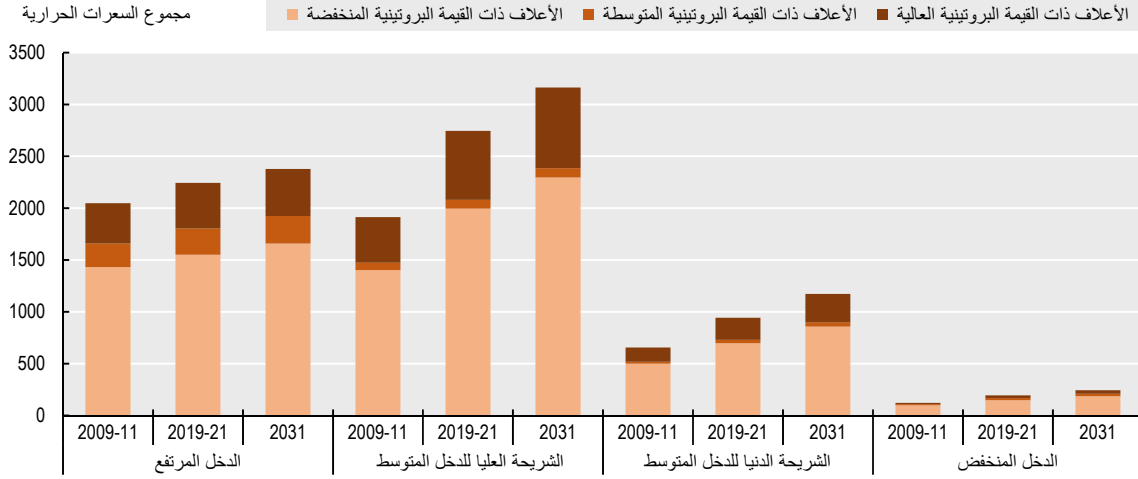


ملاحظة: تستند التقديرات إلى السلاسل الزمنية التاريخية المستمدة من بيانات ميزانيات الأغذية الواردة في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة، والتي تُكتملها قاعدة بيانات التوقعات. ويتم تقديم المنتجات التي لا تشملها التوقعات حسب الاتجاهات. وإن فرادى البلدان البالغ عددها 38 بلدًا والمجموعات الإقليمية البالغ عددها 11 مجموعة في خط الأساس، موزعة على أربع مجموعات للدخل، وفقًا لمتوسط دخل الفرد لكل منها في عام 2018. أما الحدود القصوى المطبقة هنا فهي: الدخل المنخفض: > 1 550 دولارًا أمريكيًا، الشريحة الدنيا للدخل المتوسط: > 3 895 دولارًا أمريكيًا، الشريحة العليا للدخل المتوسط: > 13 000 دولار أمريكي، الدخل المرتفع: < 13 000 دولار أمريكي. وتشمل الأغذية الأساسية الحبوب والجنود والدرنات والبقول. وتشمل المنتجات الحيوانية اللحوم ومنتجات الألبان (باستثناء الزبدة) والبيض والأسماك. وتشمل الدهون الزبدة والزيت النباتي. وتشمل فئة المحليات السكر وشراب الذرة الغني بالفركتوز. وتشمل فئة "الأغذية الأخرى" المحاصيل والمنتجات الحيوانية الأخرى.

الأعلاف

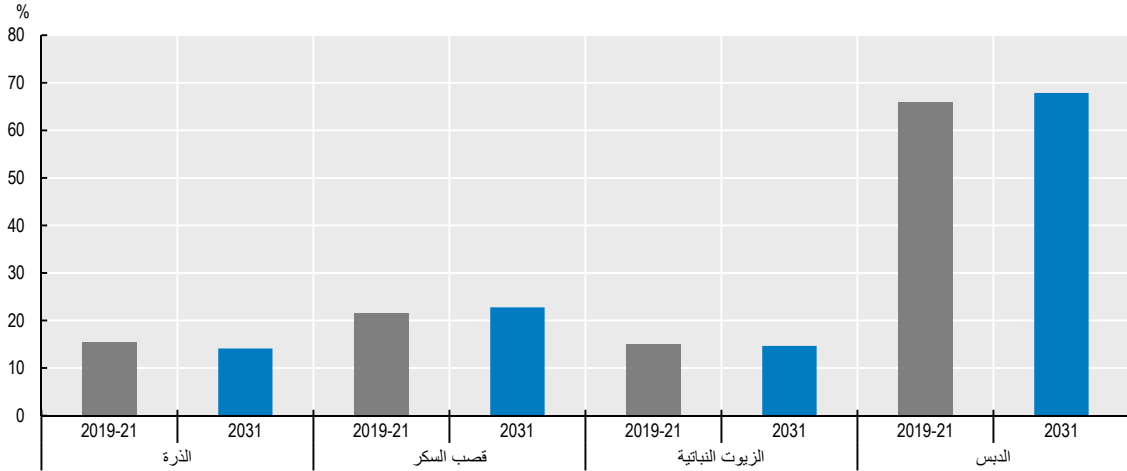
19- يؤدي التطور المتواصل للنمط التغذوي باتجاه حصة أكبر من الأغذية الحيوانية المصدر، إلى استخدام كمية أكبر من المحاصيل وغير ذلك من المنتجات الزراعية والسلمكية كالأعلاف. وسينمو الاستخدام الإجمالي لطاقة الأعلاف والبروتينات بنحو 14 في المائة بحلول عام 2031. وستختلف التطورات المتوقعة في استخدام الأعلاف باختلاف فئات الدخل في البلدان، مما يعكس الاختلافات في هيكل وتكنولوجيا قطاعات الثروة الحيوانية فيها (الشكل 5). ويُعزى نمو الطلب على الأعلاف أساسًا إلى الزيادة المستمرة لإنتاج قطعان الماشية وتربية الأحياء المائية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وتفترض الإسقاطات المتوسطة الأجل أيضًا زيادةً في تكثيف إنتاج الثروة الحيوانية والسلمكية، وذلك في الأغلب من أجل تسريع وتيرة عملية التسمين الختامي وبالتالي توفير عائدات أعلى على استثمارات رأس المال الثابت. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التكتيف إلى زيادة طفيفة في حصة الأعلاف الغنية بالبروتينات في هذه البلدان. ومن المتوقع أن تظل تركيبة حصص الأعلاف دون تغيير في البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط.

الشكل 5- بنية استخدام الأعلاف



ملاحظة: تشمل الأعلاف ذات القيمة البروتينية المنخفضة الذرة والقمح والحبوب الخشنة الأخرى والأرز ونخالة الحبوب ولب البنجر والدبس والجنود والدرنات. وتشمل الأعلاف ذات القيمة البروتينية المتوسطة الحبوب المجففة الناتجة عن عمليات التقطير والبقول ومسحوق مصل اللبن. وتشمل الأعلاف ذات القيمة البروتينية العالية المساحيق البروتينية ومساحيق السمك ومسحوق الحليب الخالي من الدسم.

الشكل 6- حصة الوقود الحيوي من الاستخدام الكلي



باء- الإنتاج

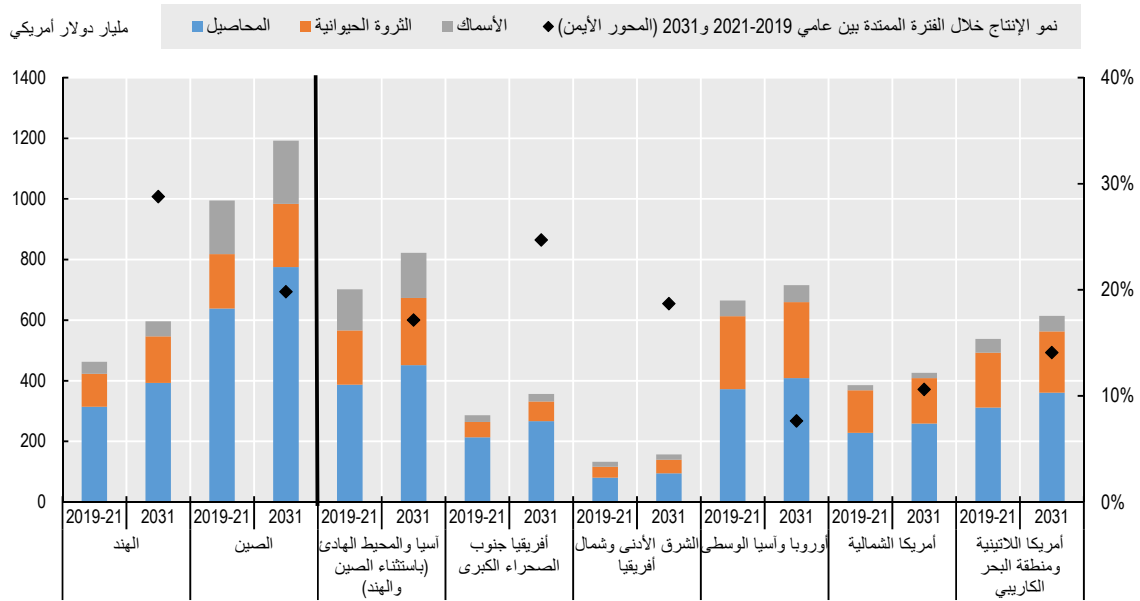
20- من المتوقع أن يرتفع الإنتاج الزراعي العالمي للمحاصيل الرئيسية ومنتجات الثروة الحيوانية والأسمك بنسبة 17 في المائة بحلول عام 2031. وسيتركز نمو الإنتاج في الغالب في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (الشكل 7). وسيقدم هذا التوسع باستثمارات في البنية التحتية الزراعية تهدف إلى زيادة الإنتاجية، وتعبئة موارد إنتاج إضافية، واستخدام مكثف للمدخلات الزراعية، فضلاً عن استثمارات في إدارة المزارع والبحث والتطوير.

21- وسيستند النمو المتوقع في البلدان الآسيوية إلى التوسع القوي في قطاع الثروة الحيوانية، ولا سيما انتعاش إنتاج الخنازير بعد نهاية تفشي حمى الخنازير الأفريقية والتوسع المستمر في قطاع منتجات الألبان في الهند وباكستان. ويعتمد النمو في إنتاج المحاصيل على تحسينات قوية في الغلات مقترنة بزراعة أراضٍ إضافية للحبوب، لا سيما في الهند.

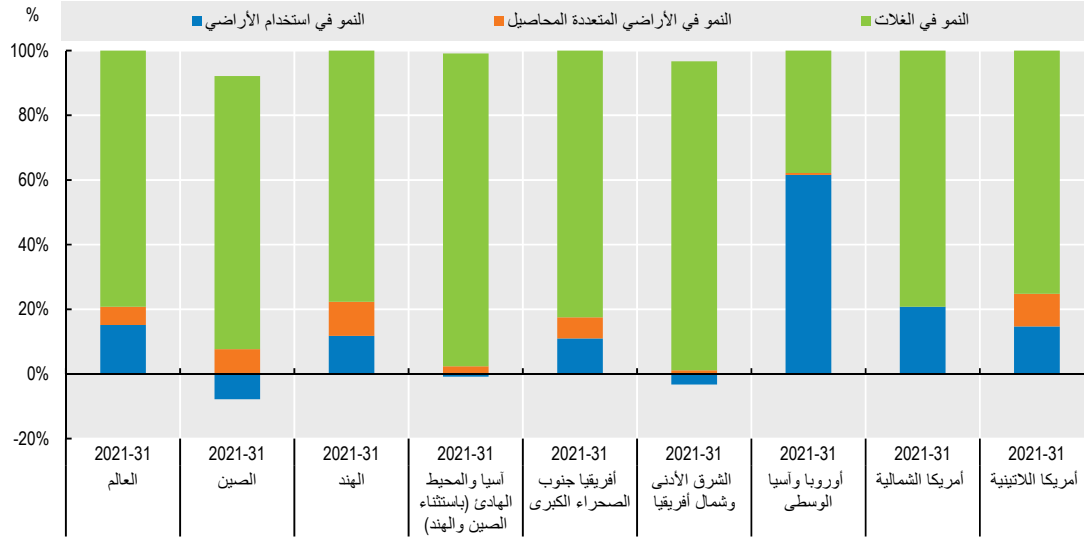
22- ومن المقرر أن يستند النمو القوي في الإنتاج في أفريقيا جنوب الصحراء إلى مجموعة من العوامل، منها زيادة المساحة المزروعة، وتغيير مزيج المحاصيل ومكاسب الإنتاجية المتأتية من الاستثمارات في أصناف المحاصيل المحسنة والمكيفة محلياً، وتحسين ممارسات الإدارة، فضلاً عن زيادة حجم القطعان وتكثيف إنتاج لحوم الدواجن. ومن المتوقع أن يكون النمو في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا مدفوعاً بزيادة كثافة المحاصيل، ومكاسب كبيرة في غلات المحاصيل ونمو إنتاج لحوم الدواجن.

23- ومن المتوقع أن يكون نمو الإنتاج في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية محدوداً، ويُعزى ذلك إلى حدٍ كبير إلى تشديد اللوائح المتعلقة بالاستدامة البيئية والرفق بالحيوان.

الشكل 7- بنية الإنتاج الزراعي العالمي



الشكل 8- مصادر نمو إنتاج الأراضي الزراعية

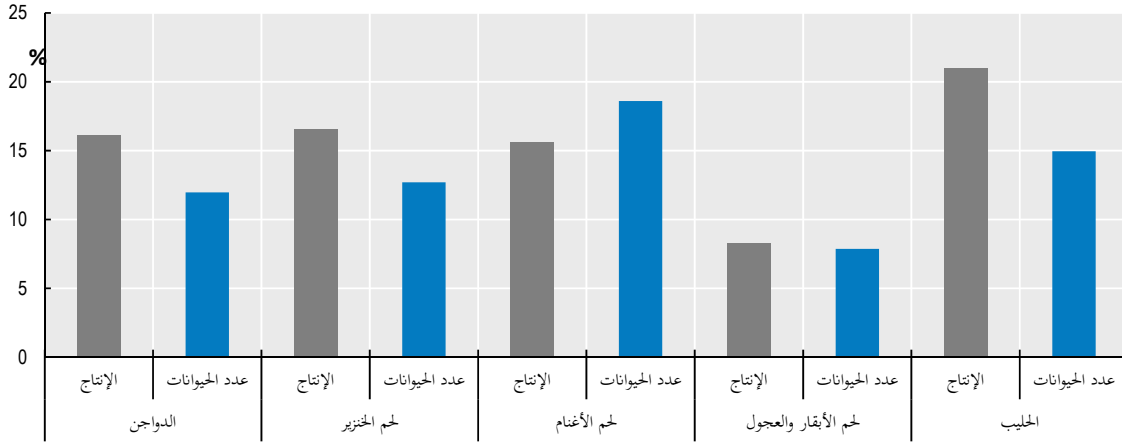


ملاحظة: يعرض الشكل توزيع النمو الإجمالي للإنتاج بين النمو في استخدام الأراضي، وتكثيف استغلال الأراضي من خلال النمو في الأراضي المتعددة المحاصيل، ونمو الغلات. وهو يغطي المحاصيل التالية: القطن والذرة والحبوب الخشنة الأخرى والذرة الزيتية الأخرى والبقول والأرز والجنود والدرنات وفول الصويا والشمندر السكري وقصب السكر والقمح وزيت النخيل.

24- ويُعزى نحو 80 في المائة من نمو الناتج العالمي من المحاصيل على مدى السنوات العشر القادمة إلى تحسينات في الغلال نتيجةً لاستخدام أكثر كثافة للمدخلات، والاستثمارات في تكنولوجيا الإنتاج، والممارسات الزراعية المحسنة. ويُتوقع أن يُشكّل توسع الأراضي الزراعية 15 في المائة، وأن تمثل زيادة تكثيف استخدام الأراضي من خلال عمليات الحصاد المتعددة في السنة نسبة 6 في المائة. وأما الأهمية النسبية لزيادة الإنتاجية وتوسع الأراضي الزراعية فستختلف باختلاف الأقاليم والسلع، ما يبرز الفوارق في توافر الأراضي والموارد الأخرى وكلفتها. ومن المتوقع أن يزداد استخدام الأراضي ويتكثف خاصة في أوروبا وآسيا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وآسيا والمحيط الهادئ والأمريكيتين.

25- وخلال فترة التوقعات، من المتوقع أن يزيد الإنتاج العالمي للثروة الحيوانية ومصايد الأسماك بنسبة 16 في المائة، مدعومًا بانخفاض أسعار العلف واستقرار أسعار المنتجات، ما سيحفز الاستثمارات في زيادة القدرة الإنتاجية وتحسين الكفاءة، مثل تحسين علم الوراثة وزيادة فعالية مكافحة الأمراض (الشكل 9). ومن المتوقع أيضًا أن تزيد إنتاجية مرافق الإنتاج من خلال زيادة تكثيف ممارسات علف الحيوانات من أجل تحقيق أوزان ذبح أكبر وأوقات أقصر للتسمين النهائي. وبالإضافة إلى التكثيف المستمر، سيواصل الناتج توسعه بشكل ملحوظ من خلال زيادة حجم القطعان. وستتفاوت حجم النمو المكثف والموسع وأهميته النسبية بحسب نوع السلع الحيوانية، فضلًا عن الوضع الإنمائي للبلدان وثروتها من الموارد وسياساتها العامة.

الشكل 9 - نمو الإنتاج العالمي للثروة الحيوانية والقطعان



ملاحظة: تشمل الحيوانات المنتجة للألبان والأبقار والماعز والأغنام والجاموس والإبل.

26- من المتوقع أن ينمو إنتاج الألبان، على الصعيد العالمي، بنسبة 21 في المائة، مدفوعًا بشكل رئيسي بالإنتاج في البلدان الآسيوية، ولا سيما الهند وباكستان. ويتوقع أيضًا أن يزداد إنتاج حليب المجترات الصغيرة بشكل كبير، خاصة في أفريقيا، وذلك من خلال زيادة حجم القطعان. ومن المرتقب أيضًا أن يزداد إنتاج اللحوم بنسبة 15 في المائة، ومعظمه في الاقتصادات الناشئة والبلدان ذات الدخل المنخفض. ومن المنتظر أن يرتفع إنتاج الدواجن بنحو 21 مليون طن، وهو ما يمثل أقل بقليل من نصف الزيادة المتوقعة في مجموع الناتج من اللحوم.

27- وخلال فترة التوقعات، من المرتقب أن ينمو الإنتاج العالمي للأغذية المائية بنسبة 14 في المائة ليصل إلى 203 مليون طن في عام 2031. وسيمثل إقليم آسيا والمحيط الهادئ، وهو الإقليم المنتج الرئيسي، 78 في المائة من الزيادة العالمية. وينشأ معظم الناتج الإضافي من الأغذية المائية من قطاع تربية الأحياء المائية نظرًا إلى أنّ المصايد الطبيعية للأسماك لا تزال خاضعة لقواعد تنظيمية صارمة.

28- وتشير إسقاطات الإنتاج إلى تنامي انبعاثات غازات الدفيئة المباشرة بنسبة 6 في المائة بحلول عام 2031، ما يشير إلى تراجع كثافة الكربون في الإنتاج الزراعي مع مرور الوقت. ومن الناحية الجغرافية، يتوقع أن تحدث معظم الزيادة في الأقاليم الناشئة والمنخفضة الدخل بسبب ارتفاع نمو الناتج في القطاعات التي تتسم بكثافة أكبر للانبعاثات. وسيكون قطاع الثروة الحيوانية مسؤولاً عن معظم الزيادة في انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم.

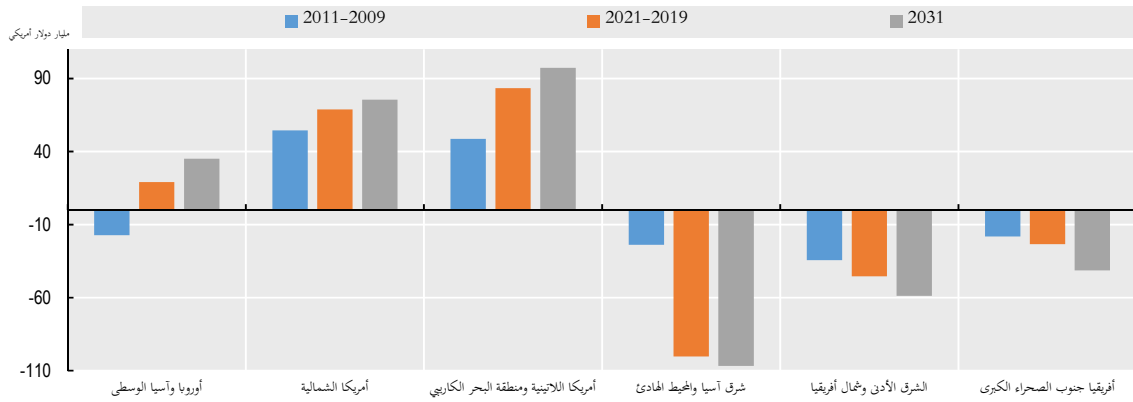
جيم - التجارة

29- مع استمرار تطوّر أنماط الاستهلاك والإنتاج، من المتوقع أن تتزايد التجارة العالمية في المنتجات الزراعية على امتداد العقد المقبل. وفي عام 2031، سيتعين شحن كميات أكبر من الأغذية على الصعيد الدولي مقارنة بأيّ وقت مضى، ما يعني أنّ المزيد من الأشخاص سيعتمدون على الأسواق ذات الأداء الجيد.

30- وهناك في الغالب طلب كبير على السلع الكثيرة التداول تجاريًا، كالقطن والسكر والزيوت النباتية وفول الصويا ومساحيق الحليب، لمواصلة تجهيزها من قبل البلدان المستوردة.

35- ومن المتوقع أن تزداد الواردات الصافية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 77 في المائة خلال العقد المقبل، مما يزيد من حصة الأغذية المنتجة خارج المنطقة في إجمالي استهلاك الأغذية. ولا بدّ، بالأساس، من تغطية الطلب السريع المتنامي على الأرز والقمح والذرة وفول الصويا عن طريق الواردات. وتمثّل القيود المفروضة على الأراضي والمياه، وقلة الاستثمارات في القطاع الزراعي، والنمو السكاني السريع، عوامل تتسبب في النمو المتوقع للواردات الصافية من الأغذية الأساسية ونسبته 30 في المائة، في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، المستورد الأكبر للأغذية الأساسية على أساس نصيب الفرد.

الشكل 11- صافي التجارة في السلع الزراعية الأساسية



ملاحظة: صافي التجارة (الصادرات ناقص الواردات) من السلع التي تشملها التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، مقاسًا بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في الفترة 2004-2006.

دال- الأسعار

36- تستخدم التوقعات إلى عروض الأسعار في بورصات السلع الرئيسية أو الموانئ بوصفها أسعارًا مرجعية دولية. وتعكس معلومات الرصد التاريخية ظروف العرض والطلب الأساسية على حدّ سواء، بالإضافة إلى الصدمات القصيرة الأجل في الطلب أو العرض التي تؤدي إلى تحركات الأسعار المؤقتة. ونظرًا إلى أنّ آثار هذه الصدمات لا يمكن التنبؤ بها إلى حد كبير ولا إدراجها في الإسقاطات المتوسطة الأجل، فمن المفترض أن تتقارب الأسعار المشار إليها في التوقعات باتجاه مسار تحدده فقط أساسيات العرض والطلب.

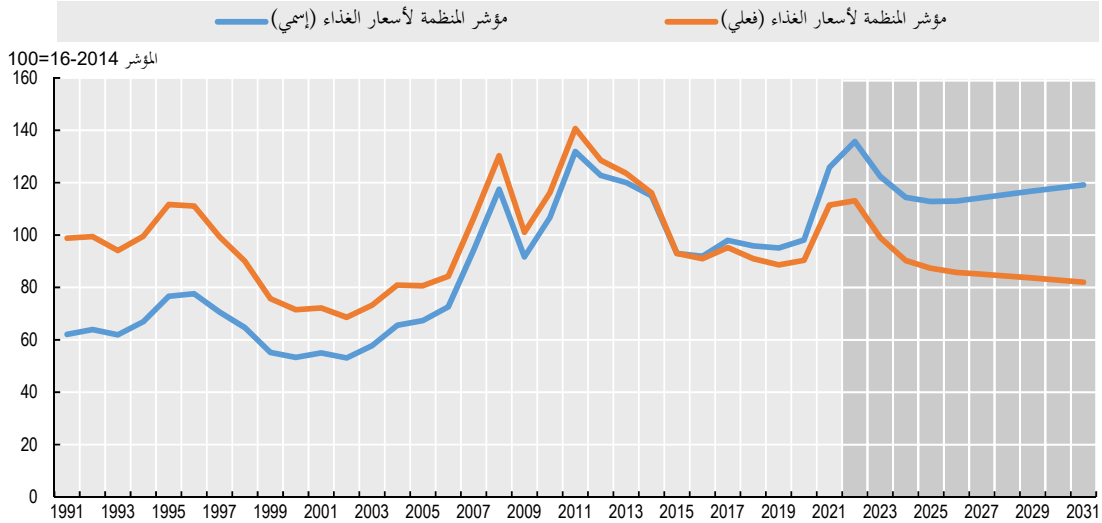
37- ومن المنتظر، بشكل أساسي، أن تتمّ تلبية الطلب المتوقع على السلع الزراعية بفضل مكاسب الكفاءة في الإنتاج، الأمر الذي سيجعل الأسعار الفعلية للمنتجات الزراعية تتجه نحو انخفاض طفيف في الأجل المتوسط، شرط بدء التعافي الاقتصادي المتوقع من جائحة كوفيد-19 في عام 2022، وعدم فرض المزيد من القيود على الأنشطة الاقتصادية البالغة الأهمية، أو مواجهة تداعيات واسعة النطاق مترتبة عن الحرب في أوكرانيا في السنوات المقبلة.

38- وارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء ارتفاعًا كبيرًا في عام 2021 نتيجة للطلب العالمي القوي ولعدد من القيود على مستوى العرض، ومن المتوقع أن يبلغ ذروته في عام 2022. واستنادًا إلى استعادة سلاسل التوريد العالمية المفترضة وعودة تكاليف الإنتاج والنقل إلى حالتها الطبيعية، من المتوقع حدوث انخفاض كبير في الأسعار حتى عام 2025. ومن المتوقع أن يرتفع مؤشر أسعار الغذاء بالقيمة الفعلية إلى مستوياته السائدة قبل جائحة كوفيد-19 بحلول عام 2025، وأن يُعاود الهبوط قليلاً اعتبارًا من عام 2026.

39- وارتفعت أسعار القمح والحبوب الخشنة بشكل كبير في عام 2021، وبلغت أعلى مستوى لها منذ تسع سنوات بسبب ضعف صادرات القمح والذرة من منطقة البحر الأسود، وغيرها من القيود المفروضة على الإمدادات، والتي يُفترض أنها مؤقتة. وتُشير ظروف العرض والطلب العالمية الأساسية إلى انخفاض كبير في الأسعار في الأجل القريب.

40- وارتفعت أسعار فول الصويا والذرة الزيتية الأخرى أيضًا في عام 2021، مدفوعة بالطلب القوي على الواردات، ولاسيما فول الصويا في الصين. ومن المتوقع أن تبدأ هذه الأسعار في الانخفاض في السنوات الأولى من فترة التوقعات في ظلّ توقع نمو الإنتاج بمعدلات تفوق الطلب. ومن المنتظر أن تتبع أسعار السكر أنماطًا مماثلة. وانتعشت الأسعار الحقيقية للحلوم في عام 2021، على نحو لا يعكس فقط ارتفاع الطلب بعد التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19 ولكن أيضًا زيادة تكاليف النقل والتسويق. ومن المرتقب أن تظل أسعار اللحوم مرتفعة في السنوات الأولى من فترة التوقعات لأنّ ارتفاع تكاليف العلف يحد من إمكانية توسيع نطاق العرض، في حين أنّ ارتفاع تكاليف التعبئة والتغليف والنقل سيؤثر على سلاسل إمدادات اللحوم. ومن المتوقع أن تنخفض أسعار اللحوم بمجرد استقرار سلاسل الإمداد وانخفاض تكاليف العلف (الشكل 12). وبلغت أسعار كل من الحليب المجفف الحالي من الدسم والزبدة ذروتها في عام 2021 بسبب ارتفاع الطلب ومحدودية العرض. ومن المتوقع أن تظل هذه الأسعار مرتفعة في عام 2022 بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والطلب القوي الذي تأثر أيضًا بارتفاع أسعار الزيوت النباتية. ومن المتوقع أن تبدأ أسعار الحليب المجفف الحالي من الدسم والزبدة في الانخفاض بعد ذلك وأن تستأنف اتجاهها التنازلي الطويل الأجل في ظلّ استجابة الإمدادات إلى إشارات الأسعار الحالية. وارتفعت الأسعار الحقيقية للأسمك في عام 2021 بسبب ارتفاع الطلب من الأسر وقطاع الخدمات الغذائية على السواء في أعقاب التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19، في خضمّ زيادة طفيفة في العرض. ومع ذلك، من المتوقع أن تنخفض هذه الأسعار خلال السنوات القادمة بسبب الزيادة المتوقعة في العرض بوتيرة أسرع من الطلب.

الشكل 12 - مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء



ملاحظة: تستند البيانات التاريخية إلى مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء الذي يجمع معلومات عن الأسعار الاسمية للسلع؛ ويتم توقعها باستخدام خط الأساس المعتمد في التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة. ويتم اشتقاق القيم الحقيقية من خلال قسمة مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء على معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعاً- استخدام النمذجة لتحليل السيناريوهات المتوقعة

41- في إطار النسخة الأولى من "التوقعات الزراعية لأوروبا وآسيا الوسطى" التي أصدرتها المنظمة بالتعاون مع مكتب المنظمة الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى، استُكملت الإسقاطات الإقليمية الأساسية بثلاثة سيناريوهات فرضية لتقييم تأثير الاتجاهات الغذائية وتحسين إنتاجية المحاصيل ومبادرة "الصفقة الخضراء" في الإقليم. ويقدم التحليل تقييماً لآثار ثلاثة سيناريوهات على الأسواق العالمية والإقليمية: (1) زيادة غلات المحاصيل في الإقليم؛ (2) والاستعاضة التدريجية عن المواد الغذائية الأساسية بمنتجات الألبان ولحوم الدواجن؛ (3) والآثار المحتملة لمبادرة "الصفقة الخضراء" التي اقترحتها الاتحاد الأوروبي والتي تجمع بين التغييرات في الأنماط الغذائية وغللات المحاصيل.

42- وتُشير الإسقاطات الأساسية إلى أنه في غياب جهود إضافية، لن يتحقق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030 وستستمر انبعاثات غازات الدفيئة الزراعية في الارتفاع. وتمّ تصوّر سيناريو لقياس مستوى نمو الإنتاجية الزراعية المطلوب على المستوى العالمي للقضاء على الجوع، وفي الوقت نفسه وضع القطاع على الطريق الصحيح للمساهمة في الحد من الاحترار العالمي عند أقل من درجتين مئويتين بحلول عام 2050، على النحو المتفق عليه في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015. وتُشير نتائج السيناريو إلى الحاجة إلى زيادة الإنتاجية بنسبة 28 في المائة خلال العقد القادم للقيام في الوقت ذاته بالقضاء على الجوع في العالم ووضع الزراعة على الطريق الصحيح للمساهمة في هدف الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة.

43- وتمّ تصوّر عدد من السيناريوهات باستخدام نظام النمذجة Aglink-Cosimo لتقييم تأثير الحرب في أوكرانيا على الأسواق الزراعية الدولية والأمن الغذائي العالمي. وتُشير النتائج إلى أنّ أسعار الحبوب الرئيسية، ولا سيما القمح، ستواصل ارتفاعها مقارنة بمستوياتها المرتفعة أصلاً. ويمكن التخفيف من حدة النقص في الصادرات من خلال تصفية المخزونات في الفترة 2022-2023 والاستجابة التدريجية في مجال الإنتاج من قِبل البلدان المنتجة البديلة على المدى المتوسط. ولكن التقديرات تشير إلى أنّ ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية الأساسية سيزيد من مخاطر نقص التغذية لدى السكان المستضعفين، لا سيما في شمال أفريقيا والشرق الأدنى وكذلك في أفريقيا جنوب الصحراء.